الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر

الأستاذ : بن ناصر عيسى
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري – قسنطينة

ملخص

يوضح هذا المقال أن الجزائر بعد الانتهاء من تطبيق برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي قد حققت بعض النتائج في المجال الاقتصادي، نذكر منها: تحسن معدل النمو الاقتصادي، انخفاض معدل التضخم، انخفاض نسبة العجز في الميزانية العامة، تحسن ميزان المدفوعات وتكوين احتياطات صرف جد معتبرة.

ولكن في المقابل ترتبت آثار سلبية في المجال الاجتماعي منها: انخفاض القدرة الشرائية واستفحال ظاهرة البطالة وتفاقم مشكلة الفقر والجوع.

Résumé

Cet article montre clairement que l'Algérie, du fait de l'application des plans d'ajustement structurels à enregistré des améliorations au niveau économique, et notamment : augmentation du taux de croissance, baisse du taux d'inflation, réduction du déficit budgétaire, amélioration de la balance des paiements et reconstitution des réserves.

Néanmoins cette embellie au niveau des indicateurs macro-économique est tempéré par des aspects négatifs sur le plan social, et surtout la baisse du pouvoir d'achat, augmentation du taux de chômage et d'accentuation du phénomène de la pauvreté.

المقدمة:

تعاني الجزائر منذ مطلع الثمانينيات من صعوبات ومشكلات اقتصادية تتجلى في انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتزايد العجز في ميزانية الدولة، وكذلك الارتفاع في حجم المديونية الخارجية وخدمتها ومعدل التضخم، وتنامي معدل البطالة.

وقد لعبت العوامل الخارجية دورا رئيسيا في هذه الاختلالات لأن الاقتصاد الجزائري يتصف بالتبعية للخارج من حيث الصادرات والواردات. وتتمثل العوامل الخارجية السلبية في الآتي:

- تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية، وخاصة الدول المصدرة للنفط.
- ضعف الطلب على صادرات الدول النامية.
- ارتفاع أسعار الفوائد الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينيات.
- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

ولعلاج أو الحد من الصعوبات والمشاكل الاقتصادية، قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية ذاتية، غير أنها لم تفلح في علاج هذه الصعوبات والاختلالات.

إن فشل الإصلاحات الاقتصادية في علاج الصعوبات والمشاكل من جهة، وتعمّق الصراع السياسي من جهة ثانية، أرغمت الجزائر على إعادة جدولة ديونها الخارجية وتبني برنامجي " التكييف والتعديل الهيكلي" اللذين تنصب جهودهما بشكل عام على هدفين رئيسيين:أحدهما هو إعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، والآخر هو تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر وزيادة فرص العمل وخاصة المنتج وتحسين مستويات المعيشية للسكان.

إن التقييمات الأولية لهذا البرنامج تؤكد آثاره السلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

ولفهم حقيقة أثار برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي ارتأينا تناول هذه الإشكالية بالتركيز على المحاور التالية:

المحور الأول: البنود الأساسية لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي.

المحور الثالث: سياسات وإجراءات الحد من الآثار السلبية لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي.

المحور الأول: البنود الأساسية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي

أولا: تعريف برامج التكييف والتعديل الهيكلي

يمكن أن تعرف برامج التكييف والتعديل الهيكلي المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على أنها مجموعة من الإجراءات المتخذة أو المستعملة من قبل السلطة بغية إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية خاصة، وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق. وأن برنامج التكييف من اختصاص صندوق النقد الدولي، أما برنامج التعديل الهيكلي فهو من اختصاص البنك العالمي. وعادة ما تكون الفترة المحددة لتطبيق البرنامجين تتراوح من سنة إلى سنتين بالنسبة لبرنامج التكييف، ومن ثلاث سنوات إلى أربع سنوات بالنسبة لبرنامج التعديل الهيكلي [1].

ثانيا: أهداف وعناصر برنامج التكييف والتعديل الهيكلي

تنصب جهود التصحيح الاقتصادي بشكل عام على هدفين رئيسيين، أحدهما هو إعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، والآخر هو تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر وزيادة فرص العمل وخاصة المنتج وتحسين مستويات المعيشية للسكان. ولتحقيق هذه الأهداف تشتمل جهود وبرامج التصحيح على إتباع وتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات

التكييفية لاستعادة التوازن الاقتصادي الكلي والحد من التضخم، والسياسات والإجراءات الهيكلية لمعالجة جانب الإنتاج والجانب المؤسسي للاقتصاد، بغرض رفع كفاءته وتحقيق النمو القابل للاستمرار. وبالإضافة إلى هذين الجانبين أصبح عدد من برامج التصحيح المعدة حاليا، يتضمن بعض الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى حماية الفئات المتضررة من التصحيح في المدى القصير وخاصة الفئات الفقيرة من السكان[2].

وفي مجال الاستقرار الاقتصادي واستعادة التوازن الكلي، ارتكزت جهود التصحيح على السياسات النقدية والمالية التي تهدف إلى ترشيد الطلب المحلي من خلال الحد من نمو النقد والائتمان، وتقييد عجز الميزانية باتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات وترشيد النفقات الحكومية. وكذلك إتباع سياسة لسعر الصرف تهدف إلى جذب الموارد إلى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج السلع البديلة للواردات وتشجع على حدوث تحول في الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية.

أما بالنسبة للتصحيح الهيكلي فإن أهم السياسات والإجراءات المتبعة فيه ما يلي:[3]

- تخفيف وإزالة القيود على الأسعار وتحرير ترتيبات التسويق والتوزيع وتحرير الاستثمار.

- إصلاح النظام التجاري بإزالة القيود الكمية على الاستيراد وتبسيط الإجراءات وتخفيف الحدود العليا للجمارك.

-إصلاح سعر ونظام الصرف بإتباع سياسة واقعية لسعر الصرف وتخفيف وإزالة قيود الصرف على العمليات الجارية.

-إصلاح النظام الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها وتحسين التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي، وزيادة العدالة الضريبية.

- إصلاح الجهاز المصرفي، من خلال تحرير أسعار الفائدة وتطوير أدوات مالية جديدة، والتحول باتجاه الاعتماد على الوسائل غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية...الخ.

-إصلاح المؤسسات الاقتصادية والتجارية العامة بإعادة هيكلة أوضاعها المالية والإدارية وإخضاعها للمحاسبة والشروع في وضع وتنفيذ برامج تخصيصها.

المحور الثاني:الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي

أولا: أثار برامج التكييف والتعديل الهيكلي بصورة عامة

كانت سياسيات التكييف والتعديل الهيكلي التي يسير عليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مصدرا لكثير من عدم الرضا الحالي بشأن السياسة التنموية. وأيا كانت حظوظ سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي من النجاح في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية فقد تعرضت لانتقادات من جانب وكالات دولية أخرى، ومن جانب حكومات بلدان نامية، ومن جانب منظمات إقليمية ووطنية، وذلك بسبب الآثار السلبية لتلك السياسات في المجال الاقتصادي والاجتماعي بصورة عامة، وعلى الفئات المتوسطة والفقيرة بصورة خاصة. إن " اللجنة الاقتصادية لإفريقيا " اتهمت برامج التكييف والتعديل الهيكلي بأنها تمزق نسيج المجتمع الإفريقي، بما لها من تأثير على الطبقة الفقيرة، وخاصة الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمسنين . واستشهدت " اللجنة الاقتصادية لإفريقيا " بالآثار الاجتماعية لسياسات التصحيح باعتبارها تؤدي إلى تخفيض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وتخفيض الأجور، وزيادة البطالة، وتدهور مستوى الخدمات الاجتماعية، وانخفاض مستويات التعليم والتدريب، وزيادة مشكلات سوء التغذية وضعف الصحة، وزيادة مستويات الفقر والتفاوت في الدخل[4]. وبوجه عام فإن الآثار الاجتماعية السلبية لسياسات التصحيح تترتب على إحدى الآليتين التاليتين أو كلتاهما :

ـ إجراءات تحرير الأسعار وما يترتب عليها من زيادة في الأسعار وخاصة السلع الأساسية التي تؤثر على مستويات الدخول الحقيقية للمواطنين. وخير شاهد على ذلك اضطرابات الخبز التي حصلت في العديد من الدول التي طبقت برنامج التكييف والتعديل الهيكلي: مصر (1977)، الأردن (1989 - 1996)، اليمن (1998).

ـ خطوات إصلاح قطاع المؤسسات العامة وبرامج الخوصصة التي يترتب عليها الاستغناء عن خدمات بعض العاملين، وكذلك فقدان بعض العاملين لوظائفهم في الصناعات المحلية التي تتأثر بتحرير الاستيراد، ولذلك من الطبيعي أن تتفاقم مشكلة البطالة.

ثانيا: آثار برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري

قبل التطرق إلى العناصر الأساسية للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تطبيق برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي، يستحسن التعرض ولو بصورة موجزة إلى كل من: خصائص الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية.

خصائص الاقتصاد الجزائري

يعاني الاقتصاد الجزائري منذ مطلع عقد الثمانينيات من صعوبات واختلالات كثيرة نذكر منها:

انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

تنامي عجز الميزانية العامة للدولة.

ارتفاع معدل التضخم.

ارتفاع معدل البطالة.

ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتكلفة خدمتها؛ إذ انتقل حجم المديونية الخارجية من 19.36 مليون دولار في 1980 إلى 28.21 مليون دولار في سنة 1991، ثم إلى 32.61 مليون دولار في سنة 1995 (5).

ضعف استعمال القدرات الإنتاجية وخاصة في القطاع الصناعي.

وقد ساهمت العوامل الخارجية السلبية بقسط أساسي في هذه الصعوبات والاختلالات:

1- تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية: إذ انخفضت على سبيل المثال أسعار الفوسفات الخام بحوالي 40 % بين 1981-1987، وسجلت أسعار النفط انخفاضا كبيرا منذ عام 1981، وانهارت ابتداء من شهر مارس 1986، ممّا

أدّى إلى انخفاض مداخيل الصادرات الجزائرية من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى حوالي 7 مليار دولار سنة 1986، و9.5 مليار دولار سنة 1989 (6).

2- ضعف الطلب على صادرات الدول النامية بسبب ركود النمو الاقتصادي في الدول الصناعية.

3- ارتفاع أسعار الفوائد الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينيات، والتي زادت من تكلفة خدمة المديونية الخارجية.

4- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، ساهم في تقلص مداخيل صادرات النفط لأنه يقوّم بالدولار الأمريكي.

5- عمدت البنوك الغربية (بالتعاون مع بيوت السمسرة المتخصّصة) إلى تحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، شأنها في ذلك شأن أية أداة مالية عادية. ولقد كان لهذا الاختراع المالي الذي بدأت تعرفه الأسواق المالية العالمية مع حلول منتصف الثمانينيات انعكاسات هامة على الدول المدينة، حيث أصبحت تلك الديون تنتقل من بنك إلى آخر ومن مؤسسة مالية إلى أخرى، وحتى من دولة إلى أخرى في ظرف لا يتجاوز ثوان معدودة نظرا لاستعمال وسائل التداول الإلكترونية الحديثة. إن فرنسا اشترت 6 ملايير دولار من الديون الجزائرية بهذه الطريقة مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات من بنوك ومؤسسات مالية، وحتى من دول دائنة للجزائر بغرض الضغط عليها ودفعها لإعادة جدولة ديونها الخارجية (7).

ولعلاج أو الحد من الصعوبات والاختلالات قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية ذاتية، ثم إصلاحات اقتصادية مدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعومة

1-الإصلاحات الاقتصادية الذاتية:

مرّت الإصلاحات الاقتصادية الذاتية بمرحلتين أساسيتين: مرحلة إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية (الهيكلة العضوية والمالية)، ومرحلة استقلالية

المؤسسة الاقتصادية العمومية. وعموما بدأت مقاصد الإصلاح وتنظيم الاقتصاد الوطني تظهر ابتداء من سنة 1986 عند انهيار أسعار النفط وانخفاض مداخيل الصادرات بدرجة كبيرة. وقد شهدت الإصلاحات المنادى بها بداية التجسيد في نهاية 1987 بصدور قانون (87/19) المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك الزراعية التابعة للدولة، وفي جانفي 1988 بصدور القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية [8]. وكانت الأهداف الأساسية لهذه الإصلاحات هي التوجه نحو اقتصاد السوق.

لقد بدأت وتيرة الإصلاحات تتزايد ابتداء من سنة 1989 بعد التعديل الدستوري، وازدادت سرعة بصدور قانون النقد والقرض (90/10) المؤرخ في 14 أفريل 1990، وما تلاه من مراسيم وأوامر تنفيذية، ثم صدور قانون توجيه الاستثمارات (93/12) المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 الذي جاء بتشجيعات وامتيازات وضمانات عديدة بالنسبة للمستثمر المحلي والخارجي.

لقد كانت نتائج هذه الإصلاحات محدودة، وقد ساعد على ذلك تدهور الوضع السياسي والأمني وغياب الاستقرار الحكومي. وخير دليل على فشل التصحيح الاقتصادي الذاتي في الجزائر هو إعادة جدولة الديون الخارجية وتبني برنامج التصحيح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

2-الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:

مرّت التجربة الجزائرية بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات النقدية والمالية الدولية بالمراحل التالية:

أ-اتفاقات الاستعداد الائتماني:

اتفاق 30 ماي 1989:

أبرمت الجزائر الاتفاق الأول (STAND BY1) مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، والتزمت بتحقيق الشروط التالية:

- إتباع سياسة نقدية حذرة وأكثر تقييدا.
- تقليص العجز الميزاني.
- تعديل سعر الصرف.

-الاتجاه نحو تحرير الأسعار.

وتمكنت الجزائر بموجب هذا الاتفاق من سحب غير مشروط من حصّتها مبلغ 623 مليون وحدة سحب خاصة (وحدة السحب الخاصة تساوي 1.456234 دولار أمريكي)، كما استفادت من قرض قيمته 886مليون دولار [9].

اتفاق 03 جوان 1991:

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق السابق، رجعت الحكومة الجزائرية إلى خدمات صندوق النقد الدولي من جديد، حيث تم التوقيع على الاتفاق الثاني (STAND BY 2) في 03 جوان 1991، والذي يقدّم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا مقداره 400 مليون دولار يتم استهلاكه على أربع دفعات. وأبرمت أيضا في نفس الوقت اتفاقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه على قرض تصحيح بقيمة 350 مليون دولار يخصّص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية [10].

ويتضمن الاتفاق الثاني الشروط التالية:

-تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

-تحرير التجارة الخارجية.

-تحرير الأسعار.

-التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.

-خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة.

-تخفيض قيمة العملة الوطنية (22.4% خلال شهر أكتوبر 1991).

-إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

ب-برنامج الاستقرار الاقتصادي (STAND BY 3) الذي يمتد من أفريل 1994 إلى مارس 1995:

يهدف هذا البرنامج إلى استرجاع النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة عن طريق اختيار القطاعات ذات الأولوية كالسكن والصناعات الصغيرة والمتوسطة،

والتحكم في التضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية. ويتضمن هذا البرنامج الشروط التالية: (11)

- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية(الأدوية، المياه الصالحة للشرب...الخ) مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات: الفرينة، السميد، الحليب.

- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17%(1$=36 دج)في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.

- تحرير التجارة الخارجية.

- ضغط عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج. وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي).

وقد صاحب تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي إعادة جدولة الديون العمومية والخاصة سنتي1994و1995، حيث تمّ توفير حوالي 16 مليار دولار ممّا سمح بإزالة الضغوطات المالية الداخلية والخارجية (12).

ج- برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1998):

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكمّلة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

الإجراءات ذات طابع الاستقرار:

تتمثل هذه الإجراءات أساسا في الآتي: (13)

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.

- تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.

- تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتتحدّد وفق قوى السوق.

- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية...الخ)، وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.

- التحكم في التضخم وجعله في مستو مقبول.

- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فاعلية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:

تهدف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي ويمكن تحديدها فيما يلي: (14)

- فتح الرأس مال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الأمر 22/95).

- العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات(إنشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات).

- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.

- تعويض صناديق المساهمة بالمجمّعات (les holdings) لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية هذه القطاعات.

- إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة، مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.

- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي

لقد اختلفت الآراء حول النتائج والآثار المترتبة عن تنفيذ هذين البرنامجين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فالمؤسسات النقدية والمالية الدولية تعتبر النتائج مشجّعة وإيجابية، وكذلك الأمر بالنسبة للسلطات الجزائرية إذ أسفرت

الإصلاحات عن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وهناك تحسّن في العديد من المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي. أمّا الطبقات الشعبية فالأمر عندها يختلف تماما، إذ ترتب عن هذه الإصلاحات انخفاض في مستوى المعيشة، وارتفاع معدّل البطالة...الخ.

1- الآثار الاقتصادية المترتّبة عن برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي:

تشير المعطيات والبيانات الإحصائية أن الاقتصاد الوطني قد حقق نتائج لا بأس بها - وصفها البعض بأنها باهرة - بالنسبة للتوازن الاقتصادي الكلي بعد الانتهاء من تطبيق البرنامج، وإن كان للعامل الخارجي (تخفيف المديونية من خلال إعادة الجدولة، ارتفاع الكميات المنتجة من البترول، وارتفاع أسعار البترول في السوق الدولي) دورا أساسيا في ذلك .

أ- **بالنسبة للنمو الاقتصادي:** سجل معدل النمو الاقتصادي تحسنا ولو بمعدلات متواضعة، إذ كان هناك تحسن مستمر في معدل نمو الناتج المحلي الخام خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي، والجدول التالي يؤكد ذلك.

جدول رقم (01): تطور نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر نسبة مئوية(%)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الخام	- 5.6	- 0.2	- 0.7	+ 1.9	- 4.9	+ 1.3	- 0.1	- 0.2	- 2.2	- 0.9	+ 3.9	+ 0.4	+ 4.5	+ 5.1	+ 3.2	+ 2.6

المصدر: **1 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر-نوفمبر 1998، ص 6.**

2 - كريم أنور النشا شيي وآخرون، الجزائر " تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق "، تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1998.

3- عبد الله بلوَناس: برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري " الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية " 29-30 أكتوبر 2001 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس– سطيف- ص10.

ويعود التحسن في معدل النمو لسنة 1998 إلى: ارتفاع أسعار النفط والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة مع العملات الأخرى والظروف المناخية الملائمة.

ب - بالنسبة للميزانية العامة: لقد انخفضت نسبة العجز في الميزانية العامة من 13.7% من الناتج المحلي الخام سنة 1988 إلى 8.7% سنة 1993، 4.4% سنة1994. بينما سجّل فائض قدره 3% سنة 1996، و1.3% سنة1997. (15)

وقد جاء هذا الأداء المالي الجيد بفضل الزيادة في الإيرادات العامة بفعل التحسن في أسعار النفط سنة 1996 والانخفاض في قيمة العملة، والتقييد الصارم للنفقات العامة من خلال تثبيت الأجور وتقليص الدعم للمؤسسات العمومية.

ج - بالنسبة للتضخم: لقد انخفض معدل التضخم من 38.5% سنة 1994 إلى 21.7% سنة 1995، و7% سنة 1997، و2.6% سنة 1999 و0.34% سنة 2000 (16). وهو يقارب المعدل السائد في دول الاتحاد الأوروبي، وأحسن ممّا عليه الحال في كثير من الدول النامية. ويعود ذلك إلى السياسات المتشدّدة في إدارة الطلب بصفة عامة.

د - بالنسبة لميزان المدفوعات واحتياطات الصرف: عرف ميزان المدفوعات تحسنا خلال السنوات الأخيرة، مما ساعد على إعادة تكوين احتياطات الصرف، وبلوغها مستوى عال جدا. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (02) : تطور مستوى احتياطات الصرف خلال الفترة 1993 - 2000

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المبلغ (مليار دولار)	1.5	2.6	2.1	4.2	8	6.84	4.41	11.9
أشهر الاستيراد	1.9	2.9	2.1	4.5	9	7.38	4.57	أكثر من 15 شهر

المصدر: **1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة2000، الجزائر - ماي 2001، ص68**

2- عبد الله بلوَناس: برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري " الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية" 29-30 أكتوبر 2001 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة فرحات عباس-سطيف ص9.

غير أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في دراسته التقييمية حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، أوضح أن الانحسار والانكماش أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة. وأن القطاع المتضرر أكثر من غيره هو القطاع الصناعي، فقد أطرد انخفاض الإنتاج فيه، وظلت معدلات استخدام قدراته الإنتاجية متدنية للغاية، وتدهورت مالية المؤسسات أشد التدهور، وتم حل العديد من المؤسسات:(17)

الإنتاج:

هبط مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة بين 1994 و1997 وانخفض مؤشر إنتاج الصناعات المعملية التي تشكل هيكل الإنتاج العصري بما يقارب 21 نقطة فيما بين التاريخين المذكورين، ولكن بالمقابل سجلت صناعات فروع الطاقة والمحروقات نموا مطردا، كما أن فرع مواد البناء سجل نموا في الإنتاج ولو بدرجة أقل من فروع الطاقة والمحروقات.

هدم البنية المالية للمؤسسات:

أدى قيام الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات الوطنية في ظل القرارات الاقتصادية الكلية (تحرير الأسعار ومعدلات الفوائد، وتخفيض قيمة الدينار، والانفتاح الاقتصادي...) بناء على برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي إلى هدم البنية المالية للمؤسسات الوطنية وخاصة الصناعية.

وإذا ما أرجعنا هدم البنية المالية للمؤسسات العمومية إلى ظاهرة التمويل على المكشوف وحده، فإننا نلاحظ في الواقع تلازما قويا بين تخفيض قيمة الدينار وتضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية. لقد كانت مالية المؤسسات الصناعية العمومية إيجابية بمقدار 8 ملايير دج في سنة 1993، بينما وصل التمويل على المكشوف إلى مبلغ 10 ملايير دج في سنة 1994، وحوالي 90 مليار دج في سنة 1995، وحوالي 113 مليار دج في سنة1996وحوالي 207.71 مليار دج في سنة 1998، مما يسمح بإبراز الصلة الوثيقة بين تخفيض قيمة الدينار في أفريل 1994 وهدم البنية المالية للمؤسسات تدريجيا.

حل العديد من المؤسسات:

إن الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات والتي زادت حدة بتطبيق تدابير برنامج التصحيح الهيكلي أدت إلى حل عدد كبير منها. وتشير الحصيلة التي تم إعدادها في السداسي الأول من عام 1998 إلى أن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة منذ 1994.وأن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي أغلقت أبوابها هو قطاع الصناعة (54%)، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن (30%)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03): حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني إلى غاية 30 جوان 1998

القطاعات	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	02	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال والسكن	54	195	-	249
الخدمات	15	93	-	98
المجموع	134	679	02	815

***المصدر*: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي- الجزائر - نوفمبر 1998، ص 55.**

2 - الآثار الاجتماعية المترتبة عن برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي

اضطلعت الدولة الجزائرية بالخدمات العمومية (من الناحية المالية) في وقت مبكر وفقا لسياسة تحقيق العدالة الاجتماعية التي كانت أساس هذا المسعى، وخاصة خلال عقد السبعينيات. وبذلك فإن الخدمات العمومية كانت طوال مدة من الزمن مجانية أو شبه مجانية، وأن الحصول عليها من حيث المبدأ مضمون للجميع. غير أن إقامة الخدمات العمومية وتسييرها في ظل اتساع المجال الذي تغطيه هذه الخدمات حمل ميزانية الدولة مبالغ معتبرة، وإضافة إلى القيود المالية وسياق برنامج التصحيح الهيكلي. فإن عمليات التمويل المخصصة للخدمات العمومية تميل إلى التقلص وفي

نفس الوقت يجري التراجع عن مجانيتها [18]. إن تقليص أو تخلي الدولة الجزائرية عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، واقتصارها على تسيير أثار التصحيح الهيكلي السلبية بالنسبة للفئات الأكثر تضررا، ساهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفقر وانتشاره في صفوف السكان، واستفحال ظاهرة البطالة.

ـ انخفاض القدرة الشرائية

لقد انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع القوى في الأسعار (بسبب تحريرها واتخاذ تدابير إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم السلع والخدمات الأساسية التي كانت تستفيد من الدعم حتى سنة 1992) من جهة، وثبات مداخيل الأجور، أو ارتفاعها بشكل طفيف من جهة أخرى.

لقد تضاعف المؤشر العام للأسعار خلال الفترة (1990-1996) بـ4.7 مرّة، وانخفضت القدرة الشرائية للأجراء بنسبة 25% للفترة (1993-1996) [19].

ـ تفاقم ظاهرة البطالة:

إذا كانت عملية التصحيح مكنت بعد 4 سنوات من التطبيق من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية في ظروف خاصة، فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام. ذلك أن غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح المكثف للعاملين على إثر عمليات إعادة الهيكلة، وحل المؤسسات عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12.6% سنة 1988 إلى 20.7% سنة 1991، و24.3% في 1993، ثم 28.6% سنة 1997 و29% سنة 2000 [20].

وتشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة تقنية بسبب إعادة الهيكلة، أو حل المؤسسات خلال الفترة 1994 - 30 جوان 1998 يزيد على 360 ألف عامل. وفي إحدى المداخلات للباحث بلعطاف في ملتقىCREAD سنة 1998 بلغ مجموع العمال المسرحين خلال الفترة 1994 - 1997 حوالي 520000 عامل .

- تفاقم ظاهرة الفقر:

لقد قدّر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقريره: نظرة حول الإقصاء الاجتماعي لشهر ماي 2001 عدد الفقراء في الجزائر بحوالي 6.4 ملايين، أي ما يعادل نسبة 21% من العدد الإجمالي للسكان، مع العلم أن أغلبية الفقراء (70%) يعيشون في الوسط الريفي. وحسب تصريح لوزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000 أن نسبة الفقراء في الجزائر قد ارتفعت من 8% سنة 1988إلى 20% في منتصف التسعينيات، وحوالي 30% في نهاية التسعينات.

المحور الثالث: سياسات وإجراءات الحد من الآثار السلبية لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي.

قامت السلطة الجزائرية في عقد التسعينيات وخاصة منذ الشروع في تطبيق برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي بوضع أجهزة للحماية الاجتماعية بغرض توفير قدر من الحماية للفئات الفقيرة التي ستتأثر سلبا في المدى القصير بإجراءات التصحيح الهيكلي، وتتمثل الترتيبات الرئيسية للحماية الاجتماعية في مكافحة البطالة، ودعم المداخيل (الشبكة الاجتماعية).

أولا: دعم المداخيل (الشبكة الاجتماعية)

نظرا للآثار السلبية المترتبة على رفع الدعم لأسعار السلع والخدمات الأساسية، وتحرير الأسعار الذي تسارع منذ 1992، وخاصة بالنسبة للفئات المحرومة قامت السلطة الجزائرية بدفع تعويض للأشخاص الذين لا يتوفرون على دخل، وقد مر هذا التعويض بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: قامت الحكومة في 1992 بدفع تعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل (CCSR) ويبلغ هذا التعويض 120دج لكل شخص في الشهر، أي أن رب الأسرة الذي لا يتوفر على دخل يتقاضى هذا التعويض عن نفسه وعن كل فرد من أسرته تحت كفالته.

المرحلة الثانية: نظرا لعدم فعالية هذه المنظومة وسلبياتها العديدة، والتي نذكر منها على سبيل المثال:

- أن مبلغ المنحة زهيد بالنظر إلى أسعار المواد الأساسية.

- اعترضت المجالس البلدية المكلفة بتسيير هذه المنحة صعوبات كبيرة في أداء هذه المهمة على أحسن وجه بسبب العدد الكبير من المترشحين لتقاضي هذا التعويض، والذين يتقدمون إلى شبابيكها.

- كان عدد كبير من الأشخاص يتقاضون هذه المنحة رغم أن وضعيتهم لم تكن تبرر ذلك، في حين أن مستحقيها الحقيقيين كانوا لا يتقاضونها.

قامت السلطة في أكتوبر 1994 بتعديل هذه المنحة من حيث مضمونها، وشكلها، وتحديد المستفيدين منها، إذ تم تعويض هذه المنحة بصيغتين جديدتين وهما: منحة التضامن الجزافية، والتعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة.

I. منحة التضامن الجزافية (A F S)

خصصت هذه المنحة لأرباب الأسر المفتقدين إلى الدخل والبالغين ستين سنة فأكثر وكذلك الأشخاص المعوقين وغير القادرين على العمل (دون شرط السن في هذه الحالة) وتم رفع مبلغ المنحة إلى 600 دج في الشهر مع زيادة 120دج في الشهر لكل شخص على نفقة رب الأسرة في حدود ثلاثة أشخاص، ثم رفعت قيمتها إلى 900 دج في الشهر ابتداء من سنة 1996.

II. التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة (I A I G)

يدفع هذا التعويض إلى الأشخاص في سن العمل والذين ليس لهم دخل في مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية. وحدد التعويض في الأول بمبلغ 1000 دج في الشهر، ثم رفع إلى 2800دج في الشهر، مع العلم أن مبالغ المنحة المدفوعة للمستفيدين تحسب تبعا للأيام التي اشتغل فيها المستفيد فعلا.

إن التقييمات الأولية لمنظومة الشبكة الاجتماعية تؤكد عدم فعاليتها ونجاعتها في التخفيف من حدة الفقر، ومن الأمثلة التي تدعم ذلك نذكر ما يلي: [21]

1 - أن مجموع المستفيدين من الشبكة الاجتماعية قد تقلص من حوالي 6.15 مليون شخص في سنة 1995 إلى حوالي مليون شخص في سنة 1997. وكذلك تراجع عدد الورشات المفتوحة في إطار الأنشطة ذات المصلحة العامة من حوالي 3100 ورشة في سنة 1995 إلى أقل من 900 ورشـــة في سنة 1997.

2- تبلغ منحة التضامن الجزافية لأسرة مكونة من أربعة أشخاص 1260 دج في الشهر، أو 15120 دج في السنة أي تكون حصة كل فرد من هذه الأسرة في حدود 3780 دج في العام وهذا المبلغ أدنى بثلاث (3) مرات عن الحد الأدنى للفقر (حد الفقر الغذائي) الذي تم تقييمه بمبلغ 10900 دج في عام 1995.

3 - إن شرط عدم التوفر على أي مدخول للاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن يقصى كل الأشخاص الذين يتوفرون على قدر قليل من الموارد حتى وإن كان مستوى هذه الموارد يجعلهم في مستوى حد أدنى للفقر.

ولدعم المداخيل أيضا قرّر السيد رئيس الجمهورية منذ الدخول المدرسي 2000-2001 منح كل تلميذ متمدرس مبلغ 2000 دج (منحة التضامن المدرسي) من فئة اليتامى وضحايا الإرهاب والمعوزين والبطالين وذوي الدخل الضعيف (أقل من 8000 دج شهريا)

ثانيا: مكافحة البطالة

أمام تفاقم مشكلة البطالة التي تشمل على الخصوص المقبلين على العمل لأول مرة، وكذلك العمال المطرودين من عملهم لأسباب اقتصادية تم إعداد جملة من البرامج لمكافحة البطالة ولاسيما اتجاه الشباب. فقد تم الشروع في أربعة برامج تدعى ترقية الشغل (التشغيل المأجور بمبادرة محلية، وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، وعقود التشغيل المسبق، والمساعدة على إنشاء مقاولات صغرى)، وكذلك تم الشروع مؤخرا في برنامج لدعم التشغيل من خلال منح القروض المصغرة: (22)

I - برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية

منذ بداية 1990 تمت إقامة الترتيبات المهنية لإدماج الشباب والتي تتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب البطالين على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهرا وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية.

وتتلقى المؤسسات المحلية والإدارات مقابل عرض مناصب العمل معونة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (F A C J) والذي تم تعويضه في 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSES) الذي يتمتع بصلاحيات أوسع من الصندوق السابق مع إقامة ترتيبات جديدة للتشغيل. والواقع أن هذا الشغل ظل هامشيا حيث لم يستفد منه سوى شباب تتراوح نسبتهم بين 3% و4%.

II - برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة

يتوجه هذا البرنامج إلى الشبان المقبلين على العمل لأول مرة والذين لا يتوفرون عموما على مستوى تعليم عال بصفة خاصة، ويتميز بأن مناصب الشغل المقترحة تنصب على أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات. ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية وأسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية.

III - برنامج عقود الشغل المسبق

يتوجه هذا البرنامج إلى الشبان البطالين الحاملين لشهادات جامعية والتقنيين السامين البالغين من العمر19 إلى 35 سنة، كما يتوجه إلى البطالين الذي سبق لهم أن اشتغلوا في برامج ترقية، مثل الشغل المأجور بمبادرة محلية، أو الأنشطة ذات المصلحة العامة. وتبلغ مدة العقد سنة، ويمكن تجديدها مرة واحدة لمدة 6 أشهر بطلب من رب العمل. ويتولى تمويل هذا البرنامج وكالة التنمية الاجتماعية، ويساهم رب العمل أثناء الفترة الثانية بنسبة20% من الأجرة المدفوعة للمستفيد والتي تبلغ 6000 دج في الشهر بالنسبة للجامعيين، و4500 دج في الشهر للتقنيين السامين.

IV - برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في السداسي الثاني من سنة 1997، وهو موجه للمواطنين من الشبان والإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال في إنشاء مقاولاتهم الخاصة. ويتم تدعيم هذا البرنامج ماليا من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. وحرصا على تسهيل منح القروض البنكية للراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة تم في سنة 1998 إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى من تمويل عمومي.

V - برنامج القروض المصغّرة (Micro-Crédit)

يوجه هذا البرنامج لكل الأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 سنة بما فيهم البنات وربات البيوت. ومن بين ترتيبات هذا البرنامج الآتي:

1 - يمكن منح قرض بنكي للمساعدة على إنشاء نشاط يختاره طالب القرض الصغير، مع العلم أن مبلغ القرض يتراوح ما بين 50000-350000 دج .

2 - للحصول على القرض الصغير يتعين على طالبه توفير ما لا يقل عن 5% من مبلغ القرض المطلوب من ماله الخاص.

3 - يدفع المستفيد فوائد بنكية بمعدل 2% والباقي تتحمله الخزينة.

4 - تم إنشاء صندوق ضمان برأس مال 4 ملايير دج من أجل طمأنة البنوك وتسهيل منح القروض

5 - تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير هذه الترتيبات.

إن مختلف الترتيبات التي وضعت لمكافحة البطالة تبدو غير كافية للتخفيف من حدتها لأنها تقترح معالجة اجتماعية لها بدلا من المعالجة الاقتصادية. غير أن ترتيبات المساعدة على إنشاء المؤسسات الصغرى تبدو واعدة أكثر من غيرها لأنها يمكن أن تنتهي بإنشاء مناصب شغل أقل عشوائية وأكثرها استقرارا نسبيا.

ورغم أن الدولة الجزائرية تبنت سياسة اجتماعية للحد من ظاهرة الفقر، فإنها لم تتكفل بأزيد من 10% من الفقراء، إذ لم يتجاوز الأشخاص المتكفل بهم اجتماعيا خلال سنة 2000 ما يقارب 1.1 مليون شخص في إطار مختلف البرامج الاجتماعية (23).

الاستنتاجات والاقتراحات

أولا: الاستنتاجات

1 - تعرضت سياسات التكييف والتعديل الهيكلي المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لانتقادات من عدّة جهات، وذلك بسبب الآثار السلبية لتلك السياسات في المجال الاقتصادي والاجتماعي بصورة عامة، وعلى الفئات المتوسطة والفقيرة بصورة خاصة.

2 - تشير المعطيات والبيانات الإحصائية أن الاقتصاد الوطني قد حقق نتائج لا بأس بها بالنسبة للتوازن الاقتصادي الكلي بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التكييف والتعديل الهيكلي، وإن كان للعامل الخارجي دور أساسي في ذلك.

3 - أوضح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في دراسته التقييمية "حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي " أن الانحسار والانكماش أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية، غير أن القطاع المتضرر أكثر هو القطاع الصناعي.

4 - إن تقليص أو تخلي الدولة الجزائرية عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، واقتصارها على تسيير آثار التصحيح الهيكلي السلبية على الفئات الأكثر تضررا ساهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفقر وانتشاره في صفوف السكان، وارتفاع معدّل البطالة.

5 - إن التقييمات الأولية للسياسة الاجتماعية المتبناة للتخفيف من الفقر تؤكد فشلها، لأنها لم تتكفل بأزيد من10%من الفقراء في سنة 2000 في إطار مختلف البرامج الاجتماعية، رغم النواقص والعيوب العديدة لهذا التكفل. إذ أن حصة الفرد السنوية

من أسرة مكونة من أربعة أشخاص تستفيد من منحة التضامن الجزافية أدنى بثلاث مرات عن الحد الأدنى للفقر (حد الفقر الغذائي) الذي تم تقييمه بمبلغ 10900دج في عام 1995.

ثانيا: الاقتراحات

إن نجاح التصحيح الهيكلي في تحقيق الأهداف المرجوة منه (أو على الأقل تفادي آثاره السلبية) يتطلب توفر عدد من الشروط نذكر منها:

1 - يجب الإعداد الجيد لبرامج التصحيح الهيكلي على صعيد السياسات والإجراءات المحلية.

2 - يجب أن تحرص السلطات على الاستمرار في العملية التصحيحية وعدم التردد والنكوص عنها لإعطائها الدرجة المطلوبة من المصداقية.

3 - يجب أن تكون الجوانب السياسية والاستقرار الاجتماعي في صدارة الأولوية لتوفير المناخ الملائم لنجاح التصحيحات الهيكلية.

4 - يجب أن يعطي التصحيح الاقتصادي أولوية للعدالة الاجتماعية وتقليص إفقار الجماهير، دون التخلي عن أهداف إسراع وتيرة النمو ورفع الفعالية الاقتصادية.

5 - وضع سياسة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، كتنمية الطاقة غير المستغلة في الفلاحة والقطاع الفلاحي الصناعي حيث تبقى فيها آفاق التصدير هامة (زراعة الزهور والبستنة، البكورات، التمور، زراعة الزيتون والخضر...) والتي لزراعتنا في مجالها تقاليد مؤكدة .

6 - العمل على تهيئة المناخ الملائم للمستثمرين الوطنيين والأجانب، ومنح المؤسسات المتوسطة والصغيرة الأولوية في المساعدة.

7 - العمل على استقرار سعر الصرف للدينار الجزائري لبعث الثقة لدى الأعوان الاقتصاديين ومختلف الفئات الاجتماعية.

الهوامش والمراجع

(1)-كريم النّور النشاشيبي وآخرون، الجزائر "تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1998.
(2)- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1994، ص 143.
(3)- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1996، ص 158.
(4)- معهد الموارد العلمية، موارد العلم (1992 - 1993)، ص 41.
(5) -دربال عبد القادر، زيلي بلقاسم-تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر "الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية" 29-30 أكتوبر 2001 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس -سطيف ص 12.
(6) -كمال رزيق، بوزعرور عمار -التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر "الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية" 29-30 أكتوبر 2001 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة فرحات عباس - سطيف ص4.
(7)- الدكتور محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، فعاليات الملتقى الدولي "الجزائر والعولمة"، 22-23 نوفمبر 1999، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري -قسنطينة، ص 455.
(8) -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، نوفمبر 98، ص 12
(9) -كمال رزيق، بوزعرور عمار -التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر -مرجع سابق ص4.
(10) -نفس المرجع ص5.
(11) - FMI , Programme Stand By, avril 1994 .p 09
(12) - عبد الله بلوَناس: برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري "الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية" 29-30 أكتوبر 2001 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة فرحات عباس -سطيف ص6.
(13) - Hocine Benissad, Ajustement Structurel l'expérience du Maghreb-Alger OPU, 1999, p64
(14) -نفس المرجع ص64.
(15) -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000، الجزائر، ماي 2001، ص 21
(16) -نفس المرجع ص21.
(17) -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق، ص 43، 47، 48
(18) -نفس المرجع، ص 64.
(19) - عبد الله بلوَناس: برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري –مرجع سابق ص 11.
(20) -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نظرة حول الإقصاء الاجتماعي: حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الأسرة، الجزائر، ماي 2001، ص 25
(21) -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:
-مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق ص 104-106.
-تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000 مرجع سابق، ص 37.
(22) -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير نوفمبر 1998، مرجع سابق، ص 91-94.
(23) -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "نظرة حول الاقصاء الاجتماعي": حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الأسرة مرجع سابق -ص40